ISSN-E: 18735347-02779536

عنوان البحث

"العلاقات العامة ودورها في تعزيز الضبط الاجتماعي
تحليل دور وسائل الاتصال الحديثة في بناء الثقة المجتمعية"

إعداد الطالب/ سطام شديد فارع القثامي

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

ISSN-E: 18735347-02779536

ISSN-E: 18735347-02779536

ملخص:

يمثل هدف الدراسة الحالية دراسة أثر مواقع التواصل الاجتماعي ودور العلاقات العامة في تعزيز الضبط الاجتماعي نظرًا لما تقوم به من دور في توحيد الناس على ثقافة واحدة يصبح الخروج عليها أمرًا صعبًا ومتعذراً، بغض النظر عن صحة تلك الثقافة أو انحرافها، ومن ثم تصبح مع مرور الوقت عرفاً، وتصبح جزءًا من ثقافة المجتمع. وتم من خلال الإطار النظري الحديث عن أنواع الضبط الاجتماعي، ونظرياته، وأساليبه الاجتماعي علي الضبط الاجتماعي.

يعد الضبط الاجتماعي عاملاً أساسياً في أي مجتمع من المجتمعات ، من حيث كونه نظاماً اجتماعياً له كيانه ووظيفته كظاهرة من ظواهر المجتمع ، تعمل من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن والحفاظ على النظام العام من خلال العلاقة بينه – كنظام ضبط اجتماعي – والنظم الاجتماعية الأخرى (زينب إبراهيم النجار :2004, ص 102).

ان العالم بأسره يشهد ثورة في مواقع التواصل الاجتماعي مما جعلها تتصدر أهمية كبيرة في تشكيل الرأي العام ومنها دورها في الضبط الاجتماعي، وذلك لسهولة استخدامها وسرعة انتشارها. وبما ان أدوات الضبط الاجتماعي تتمثل في الوسائل التي تلجأ اليها الجماعة ذلك ما يطلعنا على أهمية الدور الذي تلعبه وسائل التواصل في اشراك الرأي العام في عملية الضبط وتعزيز الشعور بالمسؤولية وبناء الثقة المجتمعية تجاه قضايا المجتمع وردع المنحرفين وبالتالي المساهمة في عملية الضبط الاجتماعي، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي، باستخدام الاستبيان.

الكلمات الدالة:

التواصل الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، العلاقات العامة، الثقة المجتمعية.

Summary:

The objective of the current study is to examine the impact of social media and the role of public relations in enhancing social control, as they unify people around a single culture, making deviation from it challenging, regardless of the accuracy or deviation of that culture. Over time, this culture becomes a norm and an integral part of societal culture. The theoretical framework discusses the types, theories, and methods of social control.

Social control is a fundamental aspect of any society, as it functions as a social system with its own structure and role, contributing to societal stability, balance, and the maintenance of public order. This is achieved through its relationship with other social systems as a mechanism for social regulation (Zeinab Ibrahim Al-Najjar, 2004, p. 102).

The world is experiencing a revolution in social media, making it crucial in shaping public opinion, including its role in social control, due to its ease of use and rapid dissemination. Since social control tools are represented by the methods employed by society, this highlights the role social media plays in engaging public opinion in the process of control, enhancing the sense of responsibility, and fostering community trust towards societal issues. It also acts as a deterrent to deviants, thereby contributing to social control. The study employed a descriptive methodology and utilized a questionnaire.

Keywords: Social Media, Social Control, Public Relations, Community Trust

ISSN-E: 18735347-02779536

مقدمة:

الحمد الله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله و صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا

لقد أصبحت وسائل الإعلام هي التي تحدِّد للناس ما يصلح وما لا يصلح من خلال الإعلان عن آراء معينة. ولا يخفى أن لوسائل الإعلام القدرة على تصوير القضايا والأحداث والأشخاص على خلاف الواقع الفعلي، وتقديم تلك التصورات للجمهور على أنها تمثل الصورة الحقيقية، وذلك من خلال توظيف مفهوم الصورة الذهنية، حيث تعرض وسائل الإعلام جزءاً من الصورة الحقيقية عن قضية ما – وتركز عليها – وتقدمها للجمهور على أنها تمثل الصورة الحقيقية بكامل أجزائها، ومن خلال تعرض المتلقي المستمر لوسائل الإعلام، تتكون لديه صور ذهنية متعددة عن جملة من القضايا أو الأحداث بناءً على الاتجاهات السياسية والفكرية والثقافية لتلك الوسائل. وتهتم هذه الدراسة على وجه الخصوص بمواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها نوعًا من الإعلام الجديد قد فرض نفسه بقوة داخل المجتمع الإنساني ، فهي مواقع وشبكات مجَّانية متاحة لكل شرائح المجتمع، صممت في الأساس لتكون سهلة الاستخدام حتى تيسر عملية التواصل بين مستخدميها أيًّا كانت انتماءاتهم أو خلفياتهم أو لغاتهم ... وقد استطاعت تلك المواقع أن تُنشئ مجتمعات افتراضية بما يتوافر لها من سبل التواصل، سواء من خلال ما هو مكتوب أو ما هو مرئي، ومن ثم أصبحت تلك الشبكات والمواقع وسيلة مهمة جداً في نقل وتبادل المعارف والخبرات، ودعم العلاقات بين مستخدميها – الذين زادت أعدادهم بصورة كبيرة جداً في الفترات الأخيرة– وقد شغلت تلك المواقع أهمية كبيرة جداً لدى مستخدميها، حتى أصبحنا نعاني مما يمكن تسميته: إدمان مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي كان له تأثيره على المجتمع بصفة عامة، والضبط الاجتماعي بصفة خاصة.

في بداية القرن العشرين وبعد انتشار معالم الثورة الصناعية وظواهر التصنيع التي بدأت في انكلترا وسرت الى دول اوروبا الغربية كألمانيا وفرنسا ثم الى كافة ارجاء العالم(أحسان محمد الحسن ،1986،ص9)، باتت مظاهر التصنيع تغير الكثير من مظاهر الحياة اليومية من مهن واساليب معيشة. واحدثت الكثير من التحولات المادية والقيمية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي للمجتمع كالمؤسسات الاقتصادية والدينية والسياسية والعائلية والثقافية والعسكرية، وهذا بدوره اثر في تغيير الكثير من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية من شكل لاخر(المصدر نفسه ،ص16)، وفي تغيير البناء الطبقي للمجتمع كما اثر سلبا في وحدة الجماعات التقليدية وتماسكها وفاعليتها كالأسرة والقرابة والجيرة والمجتمع المحلي وهذا بدوره ادى الى تزايد حدة المشكلات الاجتماعية وخطورتها في كل ارجاء المجتمع (محمد عاطف غيث ،1980 ، ص72).

ومع زيادة انتشار الصناعة في ارجاء المجتمع كان لابد من البحث عن وسائل واساليب للضبط تخفف من حدة هذه المشكلات وتقلل من اثارها الاجتماعية وتضع الحدود والقواعد التي تمنع بها الافراد من الخروج عنها بالردع والجزاءات الاجتماعية التي تفرضها على المسيئين في المجتمع (المصدر نفسه، ص73).

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول دراسة دور العلاقات العامة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى المواطن وتحليل دور وسائل الاتصال الحديثة في بناء الثقة المجتمعية.

بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات وانتشارها أصبحت الحاجة إلى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ضرورة ملحة فلم يعد بالإمكان التغافل عن انعكاساتها التي أدت إلى تغيير مفاهيم عدة، واستحداث نشاطات جديدة، والاستغناء عن الأدوات التقليدية والعلاقات العامة من أكثر المجالات التي تأثرت بشبكات التواصل الاجتماعي حيث أضافت لها أبعاداً جديدة

أن التنظيم الاجتماعي الرسمي يتميز بخصائص منها وجود نظام لتقسيم العمل قائما على التخصص يعتمد على وجود مجموعة من المعايير الاجتماعية التي تحكم طريقة تأدية الفرد للأفعال والأدوار المسندة ، وذلك لتحقيق المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي، كما أن التنظيم لا بد أن يتضمن نوعا من الاتفاق حول الأهداف والوسائل الجمعية ، فبينما تتمثل الأهداف في تقسيم العمل فأن وسائل تحقيق هذه الأهداف لابد أن تضم جزاءات ومكافآت .

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل تعد وسيلة العقاب شرطا" ضروريا" للضبط الاجتماعي داخل المجتمع. ام شرطا" غير كاف" بحد ذاته؟
2. ما دور العلاقات العامة في تقليل مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي؟
3. كيف تؤثر شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات العامة؟
4. ما دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة وعلاقتها بأداء ممارس العلاقات العامة في بناء الثقة المجتمعية ؟
5. ما أهم المميزات التي حققتها شبكات التواصل في مجال **الضبط** الاجتماعي **و**ما استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي لأنشطة العلاقات العامة؟

أهداف الدراسة:

يمثل هدف الدراسة الحالية؛ دراسة أثر العلاقات العامة على وسائل الضبط الاجتماعي، وتم من خلال الإطار النظري الحديث عن أنواع الضبط الاجتماعي، ونظرياته، وأساليبه، والإعلام والضبط الاجتماعي. كذلك تهتم الدراسة بالوقوف على دور وسائل الإعلام؛ نظرًا لما تقوم به من دور في توحيد الناس على ثقافة واحدة يصبح الخروج عليها أمرًا صعبًا ومتعذراً، بغض النظر عن صحة تلك الثقافة أو انحرافها، ومن ثم تصبح مع مرور الوقت عرفاً، وتصبح جزءًا من ثقافة المجتمع، حيث أصبحت العلاقات العامة هي التي تحدِّد للناس ما يصلح وما لا يصلح من خلال الإعلان عن آراء معينة. لا يخفى أن للعلاقات العامة القدرة على تصوير القضايا والأحداث والأشخاص على خلاف الواقع الفعلي، وتقديم تلك التصورات للجمهور على أنها تمثل الصورة الحقيقية، وذلك من خلال توظيف مفهوم الصورة الذهنية، حيث تعرض العلاقات العامة جزءاً من الصورة الحقيقية عن قضية ما – وتركز عليها – وتقدمها للجمهور على أنها تمثل الصورة الحقيقية بكامل أجزائها، ومن خلال تعرض المتلقي المستمر لوسائل الإعلام، تتكون لديه صور ذهنية متعددة عن جملة من القضايا أو الأحداث بناءً على الاتجاهات السياسية والفكرية والثقافية لتلك الوسائل. وتهتم هذه الدراسة على وجه الخصوص العلاقات العامة باعتبارها نوعًا من الإعلام الجديد قد فرض نفسه بقوة داخل مجتمعاتنا العربية، بل والمجتمع الإنساني بصفة عامة، ، الأمر الذي كان له تأثيره على المجتمع بصفة عامة، والضبط الاجتماعي بصفة خاصة .

أهمية الدراسة:

إن هذه الدراسة تركز على إعطاء دور أكبر ، وأكثر حيوية لإدارة العلاقات العامة، بما يخرج أنشطتها من الإطار التقليدي إلى الإطار الحديث والذي يسهم في زيادة كفاءة

إن أهمية هذا البحث تكمن في إسهاماته التالية:

1- أن تستخدم العلاقات العامة البحث لتحديد القضايا والانخراط في حل المشكلات.

2- يسهم هذا البحث في التعرف على الوسائل التي من خلالها تستطيع ضبط النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع

3- تنامي دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم أنشطة العلاقات العامة في المنظمات العامة، بما يستوجب ضرورة التقييم المستمر لهذا الدور.

وكذلك التعرف على وسائل ضبط المظاهر السلبية لسلوك الناس, وانحرافهم عن المعايير والقواعد المقررة في المجتمع.

4- يساعد في إعادة تقييم النظام التأديبي بحيث يكون أكثر فاعلية في ضبط سلوك الناس ودعمهم بالمهارات السلوكية التي تعزز احترامهم للأعراف والتقاليد المجتمعة والنظام العام.

المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالدراسة

تشير كلمة وسائل التواصل الاجتماعي إلى المنصات التي تتيح التفاعل بين الأشخاص حيث يشاركون أو يتبادلون المعلومات والأفكار في مجتمعات وشبكات افتراضية، ويوجد العديد من وسائل التواصل الاجتماعي حاليا والتي تضم فيسبوك (Facebook) وتويتر (Twitter)وإنستغرام (Instagram) وتيك توك (Tik Tok) وغيرها، وجميعها تقدم:

اولا : الضبط الاجتماعي

الضبط في اللغة العربية يعني لزوم الشيء، وضبط الشيء حفظه بالحزم(أبن منظور لسان العرب،1956 ، ص 417). والضبط الاجتماعي؛ هو كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الأفراد المنتمين إليه، وما يتخذه المجتمع من الوسائل التي تكفل تكيف سلوك الناس تكيفاً يتلاءم مع ما اصطلحت عليه الجماعة من قوالب للتفكير والعمل(أحمد الخشاب ، 1986 ،ص10). ويعتقد كل من أوكبرن (Ogburn) ونيمكوف Nimkoff)) أن الضبط الاجتماعي هو العمليات والوسائل التي يلجا إليها المجتمع لضبط سلوك الأفراد في حالات الانحراف والخروج على المعايير الاجتماعية(William Ogburn1953,p.175). في حين يرى (لندبرج) (Lundberg) أن الضبط الاجتماعي: هو تلك الأساليب التي تشير إلى المسالك الاجتماعية التي تجعل الأفراد يمتثلون للمعايير والقيم الاجتماعية ((Lund berg and Others, 1958, P.120).

هو مجموعه من الممارسات ابتدعتها الجماعات الاجتماعية عبر التاريخ والتي تجبر أو تشجع أفراد الجماعة الواحدة على التوفيق والتماثل والانسجام (سلوى عبد الحميد ٢٠٠٢م –١٩٣).

ثانيًا: مفهوم الرأي العام

ويُعرف الرأي العام بأنه " مجموعة الآراء التي يعبر عنها أفراد المجموعة إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة موجهة إليهم، تعبيرًا مؤيدًا أو معارضا لحالة محددة أو شخص معين أو اقتراح خاص". (الختاتنة، والنوايسة، 2011، ص229)

وعلى الرغم من أن الرأي العام أصبح مصطلحًا رئيسًا في المجتمعات المعاصرة التي تزخر بقنوات التواصل الاجتماعي والإعلامي المتعددة، إلا أنه من الصعوبة تحديد تعريف جامع متفق عليه فمن تعريفات الرأي العام " أنه الرأي الغالب أو الاعتقاد السائد أو إجماع الآراء أو الاتفاق لدى غالبية فئات الشعب أو الجمهور تجاه أمر أو ظاهرة أو قضية أو موضوع معين يدور حوله الجدل. وهذا الاجماع له قوة وتأثير على القضية أو الموضوع الذي يتعلق به ". (البشر، 2014، ص 11). –

وتتبنى الدراسة الراهنة تعريف الدكتور مختار التهامي الذي عرّف الرأي العام بأنه" الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة نحو قضية معينة أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مسًا مباشرًا .". (العبد، 2014، ص15)

ثالثا: مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي

هناك عدة تعريفات لمواقع التواصل الاجتماعي التي تعددت أنواعها وخصائصها والتي منها:

هي مواقع على الشبكة العنكبوتية تجمع ذوي الاهتمامات المشتركة أو التخصصات الشبيهة، وتتيح لهم التواصل والاتصال فيما بينهم وبين ملايين المستخدمين بما في ذلك مشاركة الملفات والصور ومقاطع الفيديو فضلا عن إنشاء المدونات أو إرسال الرسائل وإجراء المحادثات الفورية، وغير ذلك من خدمات". (الحريري،2013)

رابعا: العلاقات العامة

والعلاقات العامة ظاهرة اجتماعية توجد بوجود المجتمع الإنساني فلا بد من وجود علاقات وصلات وروابط بين أفراد هذا المجتمع، وهي علم حديث نسبيا من حيث ارتكازها على البحث والأسس العلمية المدروسة المبنية على التخطيط والتحليل والتأثير المؤسس على الدراسات السيكولوجية المرتبطة بالحاجات البشرية والدوافع الشخصية للإنسان، ولإشباع هذه الحاجات وكذلك التأثير المستمر عليه بسبب التطور التكنولوجي الدائم ولاسيما في وسائل الاتصال (الجبوري، 2001، ص9).

إن المفهوم اللغوي للعلاقات العامة بوصفه الصلات والروابط، نقول قطع العلاقات وتوتر العلاقات والعلاقة مفرد وجمعها علائق وهي ما تعلق بالإنسان وعلاقات هي الارتباط والصلة. ويقال ما بينهما علاقة أي شيء يتعلق به احدهما على الآخر، ويقال لي في هذا علاقة أي تعلق)) (معلوف، 1981، ص711) ، وعرفها ادوارد بيرنيز إنها ((التواصل بالمعلومات عن طريق الإقناع و الملائمة بين سياسات المؤسسة واتجاهات الجمهور للحصول على التأييد العام لأهداف المؤسسة ونشاطها)) (ادوارد، 1959، ص11).

حدود الدراسة:

التزمت الدراسة بالمحددات التالية:

١. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على بيان أثر وسائل التواصل الاجتماعي **والعلاقات العامة ودورها في تعزيز الضبط**

الاجتماعي على سلوكيات وقيم الافراد **في بناء الثقة المجتمعية**

٢. **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على عينة ممثلة المجتمع السعودي بمدينة الطائف

٣ .**الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة خلال العام ١٤٤٦- هـ

فرضيات الدراسة:

سعت هذه الدراسة لاختبار صحة الفروض الآتية :

١. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وسائل التواصل الاجتماعي وبين العوامل الشخصية للشباب (العمر، والوظيفية، والتخصص، والمؤهل العلمي، والخبرات .

٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشباب توضح تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على سلوكياتهم وقيمهم من منظور مجتمعي.

بالإضافة إلى محاولة هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات السابقة، فأنها تهدف إلى محاولة التحقق من مدى صحة الفروض الآتية والتي تمت صياغتها بناءا على مقولات النظريات الاجتماعية ونتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا البحث بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفرضية الأولى: يؤدي عدم المعرفة بالمعايير الاجتماعية المقررة داخل المجتمع وما يرتبط به من العقوبات إلى زيادة احتمالات انحراف البعض عن هذه المعايير.

الفرضية الثانية: ضعف السلطة والرقابة يعد من أهم العوامل المؤدية إلى انحراف البعض عن المعايير الاجتماعية المقررة داخل التنظيم المجتمعي.

الفرضية الثالثة: يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تساعد العلاقات العامة في بناء الثقة المجتمعية .

الفرضية الرابعة: فرض الضوابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل ضمان واستقرار البناء الاجتماعي .

الدراسات السابقة:

- **دور تكنولوجيا الاتصـــال الحديثة وعلاقتها بأداء ممارس العلاقات العامة: دراســـة ميدانية على إدارات العلاقات العامة فى المؤسسات الإعلامية، المجلة المصرية لبحوث الأعلام، المؤلف دعاء محمد نصير**

الاتصال هو جوهر العلاقات العامة فهو الوسيلة الأساسية التى تتميز بها أنشطة العلاقات العامة، تتجه كل المنظمات خصوصا العالمية منها إلى الاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة وفى مقدمتها الإنترنت فكافة الجهود التى تبذلها المنشأة إنما هى عملية اتصالية سواء مع الجمهور الداخلى أو الجمهور الخارجى والاتصال فى العلاقات العامة له خصوصيته فهو اتصال إقناعى يسير مع الجمهور الداخلى لرفع الروح المعنوية ومع الجمهور الخارجى لتحسين الصورة الذهنية للمنشأة، فى عالم يسوده الإنترنت وتطور التقنيات الحديثة فى ظل تطور الاتصال وصناعة المعلومات تعد عملية إستخدام تكنولوجيا الاتصال فى المؤسسات الإعلامية من المتطلبات الحديثة لمجاراة التطورات الكبيرة فى بنية العمل، يعنى ذلك إيلاء أولوية متقدمة من الاهتمام بإعداد وتأهيل إدارات العلاقات العامة بالمؤسسات الإعلامية والارتقاء بمستوى أدائها وتنمية قدراتها وأن تعطى أهمية خاصة لتبنى هذا المفهوم كما يجب أن تولد الاستعدادات لدى ممارس العلاقات العامة لتطبيق التكنولوجيا وأن توفر المستلزمات الأساسية والمتطلبات الخاصة لنجاح العمل لمواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة والاستفادة من كافة معطيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة تحقيقا لمتطلبات الوصول بالرسالة الإعلامية لمستوى العالمية كفاءة وانتشارا ،لذلك كان تقدم تكنولوجيا الإنترنت قوة ثورية فى العلاقات العامة وتعتبر الوسيط من الممارسات الشائعة للعلاقات العامة، فالإنترنت هو وسيلة لممارسة العديد من وظائف العلاقات العامة باعتبارها الهدف الرئيسى التنظيمى لممارس العلاقات العامة وأصبح لزاما علي ممارس العلاقات العامة إعادة التفكير في استراتيجياتهم الاتصالية في ضوء التطور الحادث في التكنولوجيا الرقمية ومن أهمها الإنترنت وقد أدي هذا التطور السريع للإنترنت كوسيلة اتصال إلي ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات الاتصالية للعلاقات العامة في كافة المؤسسات والمنظمات سواء كانت حكومية أو خاصة، إنتاجية أو خدمية

- **أثر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية على حياة الأفراد داخل المجتمع الفلسطيني خلال الفترة ما بين 2015 – 2020 " دراسة ميدانية مطبقة على سكان مدينة بيت لحم – فلسطين للمؤلف عبد المجيد نايف علاونة، كلية الآداب | جامعة فلسطين الأهلية | بيت لحم | فلسطين**

هدف هذا البحث إلى تحديد مدى التأثير الناتج عن مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية بمؤشراتها المختلفة على حياة أفراد المجتمع الفلسطيني من جميع النواحي المعيشية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة في جمع البيانات الميدانية، كما تكون مجتمع البحث من سكان مدينة بيت لحم الفلسطينية الواقعة جنوب الضفة الغربية من جميع الجوانب الحياتية والمعيشية لهم، وبلغت العينة المأخوذة من مجتمع البحث (888) مفردة، وذلك بنسبة (3%) من كامل مجتمع البحث، وقد توصل هذ البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة عن هذا الموضوع كان من أهمها أن أكثر المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي هم من الفئة الشابة، وأن أكثر المواقع المستخدمة هي موقع الفيسبوك مقارنة بغيرة، كما تبين أن أكثر المناحي الحياتية المتأثرة من مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية هي الناحية الاجتماعية والتي وصلت نسبة تأثرها إلى قيمة (1. 90%) تلتها الناحية الدينية والتي جاءت نسبة تأثرها من مواقع التواصل الاجتماعي بقيمة وصلت إلى (3. 87%)، ثم جاءت الناحية التربوية والتي وصلت نسبة تأثرها إلى قيمة (4. 83%) ثم جاءت الناحية السلوكية بنسبة تأثر وصلت إلى (3. 81%) ثم الناحية الثقافية بقيمة (78%) فالناحية النفسية والتي وصلت إلى (2. 63%) وجاءت آخر وأقل هذه القيم للناحية الاقتصادية والتي وصلت إلى قيمة (9. 58%) لتشكل بذلك أقل التأثيرات الناتجة من جراء وجود واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني. أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والنواحي الحياتية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد ظهر وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية وقد جاءت طبيعة هذه العلاقة بشكل طردي بين كل من مدة الاشتراك، وعدد ساعات الاستخدام اليومي، وعدد الاصدقاء المضافين، والهدف من الاشتراك، وعدد المواقع الإلكترونية المستخدمة وبين النواحي المختلفة المتعلقة بحياة أفراد المجتمع الفلسطيني المتمثلة بالمجال الاجتماعي والديني والتربوي والسلوكي والثقافي والنفسي والاقتصادي، وفي نهاية البحث وضع الباحث عدد من التوصيات على المستوى العام والخاص جاء من أهمها ضرورة العمل على التوعية من قبل مؤسسات التعليم المتمثلة بالمدارس والجامعات على التحذير من الزيادة في استخدام مثل هذه المواقع، والتحذير من السلبيات الناتجة عنها، وتحديد المواضيع الاساسية التي يلزم فيها استخدام مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية والتي تأتي بالفائدة على المستخدم لها خاصة من النواحي الاجتماعية والسلوكية وغيرها.

- **توظيف مواقع التواصل الاجتماعي فى تحقيق الأخوة الإنسانية، للمؤلف، ميادة ثروت محمد كلية الدراسات الآسيوية العليا جامعة الزقازيق قسم الأديان المقارنة**

الخطاب الإعلامي هو الصادر عن أجهزة الإعلام الخاصة والحكومية من صحافة وإذاعة وتليفزيون وإنترنت؛ وقد تفرعت عن الشبكة العنكبوتية مواقع كثيرة ومنصات إعلامية مؤثرة وهى ما يطلق عليها (السوشيال ميديا) وقد يكون دورها أوسع وأخطر من نوافذ الإعلام التقليدية السابقة، وسأكتفي بالحديث عن مواقع التواصل الاجتماعي ودورها فى نشر وثيقة الأخوة الإنسانية؛ وهى وثيقة شديدة الأهمية جاءت فى وقتها المناسب لحماية البشر من مخاطر الفكر المنحرف وشراسة التطرف والعدوان الدموي الغاشم؛ ولهذا لابد من توفر العقول النيرة والهمم العالية والنيات الحسنة للاهتمام بهذه الوثيقة المباركة لنشرها وتحليلها وإبراز أهم قضاياها تمهيدا لتطبيقها عوضا عن دعاوى العنف والإرهاب والتى انتبه إليه ولاة أمر المؤسستين الأكبر فى العالم، وهما الأزهر الشريف وحاضرة الفاتيكان حيث عقدوا العزم على مواجهة هذا الفكر المنحرف بالفكر السليم، وأسفرت الجهود الطيبة للإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الجامع الأزهر وقداسة البابا فرانسيس بابا الفاتيكان على توقيع وثيقة الأخوة الإنسانية بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2019/2/4م، وشبكة الإنترنت لها دور كبير وواسع فى تحقيق المسؤولية الاجتماعية إذا ما أحسن استثمارها واستغلالها وتوجيهها بشكل جيد، من حيث إنها تحول الأقوال والأفكار والتوجهات إلى مشروعات عمل جاهزة للتنفيذ. المشكلة البحثية: تتمثل مشكلة هذا البحث في كيفية تفعيل مباديء وثيقة الأخوة الإنسانية للنهوض بالمجتمع العالمي وبناء الثقة والتواصل ونشر روح المحبة والإخاء بين أفراد الإنسانية.

- **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى شباب الجامعات في مصر: دراسة ميدانية، المؤلف محمد أحمد عطوة أحمد، كلية الآداب، جامعة المنصورة.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي المصري، وتسليط الضوء على تصورات الشباب الجامعي المصري للمسئولية الاجتماعية، والتعرف على عادات وأنماط تعرض الشباب الجامعي لوسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الكشف عن دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي المصري، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح، وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (400) مبحوث من الشباب الجامعي المصري، وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان.

وتوصلت الدراسة إلى أن المبحوثين عينة الدراسة على وعي بأهمية التعرض واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ويحرصون على متابعتها، أنه جاءت العبارة (إقناع عدد كبير من المستخدمين للمشاركة في الحملات الإنسانية التي تقوم بها المؤسسات المجتمعية) في الترتيب الأول بوزن نسبي (78)، كما جاءت درجة الاهتمام المتوسطة (أهتم أحياناً) جاءت في الترتيب الأول بنسبة تجاوزت نصف حجم عينة الدراسة، حيث جاءت بنسبة مئوية بلغت (51%)، وأن هناك تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على اتجاهات الشباب الجامعي نحو أداء دورهم في المجتمع، كما أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين بين الاهتمام بمتابعة ما تقدمه مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسئولية الاجتماعية, والثقة فيما تقدمة مواقع التواصل الاجتماعي من أخبار ومعلومات حول المسؤلية الاجتماعية، عند مستوى دلالة (0.000), وهي قيمة دالة إحصائية. كما توجد علاقة ارتباطية بين تأثير استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي على إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية، الاهتمام بالأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على وسائل التواصل الاجتماعي.

- **المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في المؤسسات الجامعية المصرية الحكومية والخاصة المؤلف رانيا نبيل اسماعيل غريب كلية الآداب قسم إعلام تخصص علاقات عامة جامعة المنصورة**

تهدف الدراسة الحالية إلي التعرف علي المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة في المؤسسات الجامعية المصرية الحكومية والخاصة، وذلك من خلال تسليط الضوء دور العلاقات العامة في تطبيق المسئولية الاجتماعية علي الجامعات الحكومية والخاصة من خلال كونها من اقدم وابرز الادوات ووسائل العلاقات العامة في تقوية وتوطيد العلاقات الاجتماعية المصرية والمؤسسة الجامعية المصرية وتم اختيار عينة مماثلة للمجتمع المتردد علي الجامعات الحكومية والخاصة خلال الفترة الزمنية من 3 سبتمبر 2022م الي 29 فبراير 2022م ، وهي ستة اشهر متتالية ، حيث تم جمع البيانات الكمية من خلال استمارة تحليل المضمون وتم تقسيمها الي فئات الشكل ، وفئات المضمون ، وقد تم تفسير البيانات كيفيا. تندرج هذه الدراسة تحت الدراسات التطبيقية, و في إطار ذلك قام الباحث باستخدام منهج المسح الإعلامي, وتم الاعتماد على صحيفة تحليل المضمون في جمع النتائج الميدانية, وقد طبقت الدراسة الميدانية علي عينة من فئات الجمهور العام المتردد علي الجامعات الحكومية والخاصة.

- **أثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي مركز رؤية للدراسات الاجتماعية**

يمثل هدف الدراسة الحالية؛ دراسة أثر مواقع التواصل الاجتماعي على وسائل الضبط الاجتماعي، وتم من خلال الإطار النظري الحديث عن أنواع الضبط الاجتماعي، ونظرياته، وأساليبه، والإعلام والضبط الاجتماعي. كذلك تهتم الدراسة بالوقوف على دور وسائل الإعلام؛ نظرًا لما تقوم به من دور في توحيد الناس على ثقافة واحدة يصبح الخروج عليها أمرًا صعبًا ومتعذراً، بغض النظر عن صحة تلك الثقافة أو انحرافها، ومن ثم تصبح مع مرور الوقت عرفاً، وتصبح جزءًا من ثقافة المجتمع، حيث أصبحت وسائل الإعلام هي التي تحدِّد للناس ما يصلح وما لا يصلح من خلال الإعلان عن آراء معينة. لا يخفى أن لوسائل الإعلام القدرة على تصوير القضايا والأحداث والأشخاص على خلاف الواقع الفعلي، وتقديم تلك التصورات للجمهور على أنها تمثل الصورة الحقيقية، وذلك من خلال توظيف مفهوم الصورة الذهنية، حيث تعرض وسائل الإعلام جزءاً من الصورة الحقيقية عن قضية ما – وتركز عليها – وتقدمها للجمهور على أنها تمثل الصورة الحقيقية بكامل أجزائها، ومن خلال تعرض المتلقي المستمر لوسائل الإعلام، تتكون لديه صور ذهنية متعددة عن جملة من القضايا أو الأحداث بناءً على الاتجاهات السياسية والفكرية والثقافية لتلك الوسائل. وتهتم هذه الدراسة على وجه الخصوص

بمواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها نوعًا من الإعلام الجديد قد فرض نفسه بقوة داخل مجتمعاتنا العربية، بل والمجتمع الإنساني بصفة عامة، فهي مواقع وشبكات مجَّانية متاحة لكل شرائح المجتمع، صممت في الأساس لتكون سهلة الاستخدام حتى تيسر عملية التواصل بين مستخدميها أيًّا كانت انتماءاتهم أو خلفياتهم أو لغاتهم ... وقد استطاعت تلك المواقع أن تُنشئ مجتمعات افتراضية بما يتوافر لها من سبل التواصل، سواء من خلال ما هو مكتوب أو ما هو مرئي، ومن ثم أصبحت تلك الشبكات والمواقع وسيلة مهمة جداً في نقل وتبادل المعارف والخبرات، ودعم العلاقات بين مستخدميها – الذين زادت أعدادهم بصورة كبيرة جداً في الفترات الأخيرة– وقد شغلت تلك المواقع أهمية كبيرة جداً لدى مستخدميها، حتى أصبحنا نعاني مما يمكن تسميته: إدمان مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي كان له تأثيره على المجتمع بصفة عامة، والضبط الاجتماعي بصفة خاصة .

- **توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة الأدوار المهنية للعلاقات العامة، المؤلف يمان طاهر سيد عباس (2013) مدرس العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام – جامعة القاهرة**

تهدف هذه الدراسة الى رصد وتحليل وتقييم واقع الأدوار المهنية لممارسي العلاقات العامة في ظل شبكات التواصل الاجتماعي وما يصاحبه من تغيير في المتطلبات وأداء المهام الوظيفية الجديدة. وانطلاقاً من نظرية الدور Role Theory تم تطبيق استقصاء على عينة عشوائية من ممارسي العلاقات العامة في 53 منظمة من المنظمات الإنتاجية والخدمية العاملة في مصر والتابعة لقطاع الأعمال العام والقطاع الاستثماري. أشارت النتائج إلى توجه ممارسو العلاقات العامة الى توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الأدوار المهنية الآتيه على الترتيب: ضبط الاتصال الداخلي ثم إدارة القضايا ثم وضع السياسات الاتصالية المؤسسية. أشارت النتائج وجود علاقة بين توظيف وسائل التواصل الاجتماعي وبين سنوات الخبرة المهنية و أنه لا يوجد اختلاف بين الذكور والاناث وبين توظيف وسائل التواصل في ممارسة الأدوار المهنية لهم. وكذلك لا يوجد اختلاف حول توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة الأدوار وبين المؤهل الجامعي. ووجد اختلاف بين توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الأدوار المهنية لممارسي العلاقات العامة وبين المستوى الإداري للعلاقات العامة بالمنظمة.

- **دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم أنشطة العلاقات العامة المنظمات العامة – دراسة ميدانية – شهد محمد توكل| كلية الاتصال والإعلام، جامعة الملك عبدالعزيز | جدة | المملكة العربية السعودية**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم أنشطة العلاقات العامة في المنظمات السعودية العامة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات، حيث تم تطبيق الدراسة في مدينة مكة المكرمة على عينة من إدارات العلاقات العامة في المنظمات العامة، بلغ عددها (12) منظمة بعدد (85) موظف علاقات عامة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أبرز شبكات التواصل الاجتماعي المستخدمة هي: (تويتر – فيس بوك – يوتيوب) – من أهم أنشطة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي: التغطيات الإعلامية لمناسبات المنظمة – المشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية العامة مثل: اليوم الوطني – الأعياد – اليوم العالمي (للمرأة – للصحة – للمرور...) – إحاطة الجمهور بخدمات المنظمة وكيفية الانتفاع بها – غالبية العاملين في إدارة العلاقات العامة للمنظمات العامة من الذكور–. وفي ضوء النتائج تم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات للارتقاء بالعلاقات العامة من خلال شبكات التواصل.

التعقيب علي الدراسات السابقة:

تهدف الدراسة الحالية إلي التعرف علي المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة في المؤسسات العامة والخاصة، وذلك من خلال تسليط الضوء دور العلاقات العامة في تطبيق المسئولية الاجتماعية من خلال كونها من اقدم وابرز الادوات واهمية وسائل العلاقات العامة في تقوية وتوطيد العلاقات الاجتماعية .

وتستفيد الدراسة الحالية من مدخل الاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة في بناء الثقة المجتمعية وفي معرفة التأثيرات والنتائج المترتبة على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي للأفراد، نتيجة الاعتماد المتزايد على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعرفة والمعلومات.

يعد بناء العلاقات هدفًا رئيسيًا آخر للعلاقات العامة ويمكن القيام به بعدة طرق. إحدى الطرق هي تطوير علاقات قوية مع أعضاء

وسائل الإعلام حتى يصبحوا أكثر عرضة لتغطية قصصك، والتفاعل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والجماهير. ويعد إثارة الاهتمام هدفًا يسعى ممارسو العلاقات العامة غالبًا إلى تحقيقه. ويمكن القيام بذلك بعدة طرق، مثل تنظيم الأعمال الدعائية أو عقد المسابقات. ومن خلال العلاقات العامة يمكن إصلاح السمعة المتضررة. وفي هذه الحالة، يكون الهدف إعادة بناء الثقة مع الجماهير الرئيسية من خلال التواصل بصراحة وصدق حول ما حدث، وتحمل المسؤولية عن أي أخطاء، وتحديد الخطوات التي تم اتخاذها لمنع حدوث مشكلات مماثلة في المستقبل.

يعتبر الكثيرون من العاملين في المجال أن العلاقات العامة هي جزء من الإعلام، وأن وسائل الإعلام يمكن أن تحل مكان الجوانب الاستراتيجية للاتصال المتكامل، وهذا ليس بصحيح؛ فالتواصل من خلال استراتيجيات العلاقات العامة هو جانب نشط ومتعدد الوسائط حسب متطلبات الأهداف وطبيعة المنتج، بينما وسائط الإعلام تعتبر جانباً للرد فقط، وإحدى مئات الوسائط التي تساهم في تحقيق الأهداف. وتتمثل الأهداف الرئيسية للعلاقات العامة في خلق الوعي وبناء المصداقية والحفاظ على العلاقات والتأثير على موقف الجمهور من خلال الاستفادة من استراتيجيات فعالة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

الإطار المرجعي

يكاد يجمع أغلب الباحثين الذين اهتموا بدراسة الضبط الاجتماعي : بأنه الوسيلة التي يمكن من خلالها المحافظة على النظام الاجتماعي (Social Order) والوصول إلى حالة التوازن والاستقرار بين أنساقه(عبد المنعم الحسني ،1974،ص40). وغالباً ما يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي في ذلك الجزء من النظرية الاجتماعية الذي يهتم بدراسة أساليب المحافظة على النظام الاجتماعي واستقراره كالقوانين والمحاكم وأجهزة الأمن والشرطة، وأحيانا يستخدم في دراسة النظم الاجتماعية وعلاقتها بالانحراف وقت قيامها بالمحافظة على الاستقرار الاجتماعي ومن أبرز هذه النظم هو النظام السياسي(ميشيل دنكن 1986، ص281). وهذا يعني أن الضبط الاجتماعي : هو الأساس الفعال الذي يرتكز عليه النظام الاجتماعي، وهو العنصر الذي يهيأ بل ويوجد العناصر الضرورية اللازمة لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي (محمود أبو زيد، 1980، ص20).

أهمية الضبط الاجتماعي:

إن فى مقدمة من أكدوا علي أهمية الضبط الاجتماعي عالم الاجتماع العربي ابن خلدون فقد أشار إلي أن العمران البشري لا بد له من سياسه ينتظم بها أمره وأن المجتمع لا يكون صالحا إلا إذا كان هناك وازع أي ضبط اجتماعي يحافظ علي كيانه ويلجأ إليه اذا ما حدث أي اضطراب يهدد سلامة هذا المجتمع (محمد أحمد ، محمد محمود: ٢٠٠٦م)

يترك الضبط الاجتماعي أثراً سامياً في المجتمع لما له من أهمية بالغة، وهي: يحقق الضبط الاجتماعي للمجتمعات التوازن والاستقرار. ينظم العلاقات بين الأفراد والمعاملات فيما بينهم، ويعّد وسيلة مثلى لتطبيق الأنظمة والتخلص من الفوضى. يساعد القوانين والأنظمة في تطبيق الرقابة وفرضها على المجتمعات، وفرض السيطرة أيضاً على تصرفات وسلوكيات الأفراد في المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية. يركز الضبط الاجتماعي على معاقبة مخالفي القوانين والضوابط الاجتماعية وسد هذه الثغرات بما يطبقه بحقهم من عقوبات. يسيطر على الأمور المتنازع عليها في المجتمعات ويحقق العدالة بينهم، ويقوّم الانحرافات الاجتماعية.

يرى Ross ان التعاطف الوجداني Sympathy وان لم يكن العامل الاساسي في بناء المجتمع الا انه يُعد بلا شك اساسا في تكوين الاسرة بوصفها نظاما اجتماعيا اذ انها تدعم الروابط الجنسية والوالدية كذلك(نويل تيمين، 1987،ص211) فان للتعاطف فاعلية مهمة بالنسبة للجماعة الاجتماعية لأنه يعمل على تقليل حدة التقلبات كما انه يؤهل المجتمع الى حالة النظام الاجتماعي والتوازن(المصدر نفسه، ص212).

كما يرى روس ان اولى هذه العوامل عنده هو عامل (الراي العام) Public opinion الذي يرى فيه بانه رد فعل من جانب المجتمع تجاه اي سلوك يسئ اليه. فالراي العام يمارس تأثيره في نطاق واسع وهو بذلك يكمل وظائف القانون(ساميه محمد جابر، مصدر سابق ص81) اما القانون Law في نظرية روس فهو اداة متخصصة ومحددة تحديدا دقيقا فهو يستعمل كأداة قاطعة ونهائية بالنسبة للذين يسيئون التصرف بالاعتداء على المجتمع وافراده كما انه ملزم ويجب تنفيذه وينطبق بصورة متساوية على كل الاشخاص الذين ارتكبوا نفس الفعل(المصدر نفسه ،89). ويعد الدين من اهم وسائل الضبط الاجتماعي وقد فرق بين نوعين وهما الدين الرسمي Legal religion وهو الذي اطلق عليه

المعتقد، والدين الاجتماعي وهو الاقتناع بوجود رابطة من العلاقة المثالية Ideal relationship بين اعضـاء مجتمع معين. اما الايحاء الذي يعد وسيلة مهمة من وسائل الضبط الاجتماعي لتوجيه الافراد الى الغرض الذي يريده وبذلك يمكن الاستغناء جزئيا عن استعمال الجزاءات أيا كان نوعها(عبدالله الخريجي ، مصدر سابق، ص197).

ويعمل العرف على تنظيم حياة الافراد وتوجيهها نحو طرائق معينة تتمثل في عادات ولغة وملابس إذ ينظر (روس) الى العرف بوصـفه قوة متسلطة ومتحكمة في القوى التي يلتزم بها الفرد(نويل تايمن ، مصدرسابق ،ص204).

أساليب الضبط الاجتماعي:

كما تم التوضيح أعلاه، يمكن أن تكون وسائل فرض الضبط الاجتماعي رسمية أو غير رسمية. يقول عالم الاجتماع إدوارد ألسورث روس أن النظم العقائدية تفرض سيطرة على السلوك البشري أكبر من القوانين التي تفرضـها الحكومة، بغض النظر عن أي شكل تتخذه العقائد. ومع ذلك، فإن نظم الضبط الاجتماعي الرسمية التي تؤسسها البلديات في جميع أنحاء أمريكا الشمالية لها عواقب وخيمة للأفراد الذين تسعى هذه النظم إلى تقييدهم.

المنظور الوضعي للضبط الاجتماعي:

اوضـح لابيير ان نظريته تعالج (القوة الثالثة Third Force) التي تسـهم في تكوين الفعل الاجتماعي Social action والسـلوك الانساني فضلا عن القوة الاولى وهي التنشئة الاجتماعية Socialization التي تتضمنها شخصية الفرد الذي يقوم بالفعل والقوة الثانية هي التفاعل الموقفي، والقوة الثالثة هي مجموعة العوامل الخارجية التي تفوق الموقف وتؤدي وظيفة الضـبط(المصـدر نفسـه ،ص47). وينظر لابيير Labiera الى المكانة الاجتماعية social position بوصـفها احدى العوامل التي تحدد طريقة امتثال الفرد ويعرف المكانة Status بانها الوضـع الذي يحتله الفرد في مجتمعه. ان ميل الفرد الى ان يرى نفسـه دائما كما يحب ان يراهُ الاخرون هو الذي يجعله اكثر احساساً بالضبط الاجتماعي، وتشكل معايير جماعة المكانة، القانون الذي يحكم سلوك الاعضاء سواء فُرادى أم مجتمعون(ساميه محمد جابر ،مصدر سابق ، ص120). فهو يرى ان جماعة المكانة الاجتماعية او الجماعة مانحة المركز status groups تتميز بالعلاقات المباشرة والقوة بين اعضـائها فهو يعتقد اننا جميعا باحثون عن المراكز الاجتماعية منذ الطفولة وحتى الكبر، ولكي نستطيع ان نتبوء تلك المراكز فلا بد لنا ان نثبت للناس باننا خير من يطبق ضوابط المجتمع. وخير من يطبق ضوابط تلك المراكز وهكذا سوف يفضلوننا على غيرنا ويمنحوننا ذلك المركز. ولكننا بعد ان نحتل المركز نحاول الاستمرار فيه (المصدر نفسه ،ص128). وهذا لايتم الا اذا برهنا باستمرار للمجموعة مانحة المركز باننا خير من يحافظ على ضوابط المركز والضوابط الاجتماعية الاخرى.

إذ يتعلم الفرد ما هو متوقع منه في المواقف الاجتماعية المختلفة والالتزام بالنسـق القيمي لمجتمعه وهذا بدوره يسـاعد على الضبط الاجتماعي الذي يعمل على تماسك الافراد داخل البيئة الاجتماعية مما يؤدي الى الاستقرار الاجتماعي(محمد عوض عبد السلام، 1986، ص71).

اكد بارسـونز اهمية صـياغة القوانين والمعايير داخل الانظمة الاجتماعية لتصـبح الامور الاجتماعية ومايرتبط بها من علاقات وتوقعات اكثر دقة وانضباطا وفهما من جانب كل عضو وذلك بالتركيز على الاهتمام بالقيم والمعايير الاجتماعية التي ينتمي اليها والتي تعمل على تشـكيل الانظمة الاجتماعية في المجتمع. وهكذا يمكن انجاز درجة عالية من التكامل بين التوجيه الفردي والتوجيه الجمعي داخل النظام الاجتماعي ويمكن ايضا المحافظة على معايير النظام الاجتماع(محمد عوض عبد السلام، مصدر سابق ،ص73).

فقد يعمل نظام الثواب والعقاب على تنظيم افعال الاعضـاء وضـبط سلوكهم مما يساعد على تحقيق التكافل والتوازن للنظام الاجتماعي كله(المصدر نفسه ، ص73).

الضبط الاجتماعي وسيلة اجتماعية وثقافية تفرض عن طريقها قيود على السلوك الفردي حتى يتحقق حق المسايرة للتقاليد ونمط السلوك السائد في المجتمع وطالما كانت هذه العملية تعتمد على موافقة الفرد أو تأييده لمستويات السلوك التي حددتها معايير وتوقعات الدور الذى حددته له المؤسسات الاجتماعية، فإن التنشئة والقيم توفر المصدر اللازم لضبط الاجتماعي الذي يعتمد على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال والمسـايرة لما هو سـائد، وبالتالي فإن هدف الضـبط الاجتماعي غير الرسـمي ينصـب على الحفاظ على النظام واسـتقراره من خلال القيم الاجتماعية لذا، نجد بارسـونز يؤكد على فكرة التوافق التي تتم عن

طريق الخضوع للقواعد والمعايير السائدة في المجتمع (خضر: 2007، 35)

إن الضبط الذى يعطى الحق بقيمه اجتماعيه معينه، إنما يمثل كل أفعال المجتمع من ضغط وسيطرة وقهر، وعلى الطرف النقيض فلا يشعر الأفراد بهذا الضبط لأنه مرن وليس جامد عن طريق إمكانية تغيير أدواته وفق الزمان والمكان ورغم كل هذا نجد أفراد المجتمع منقسمون من حيث الإيمان به والاعتقاد فيه، إلى مجموعات ، يحبذه البعض ويثق فيه الآخرون أكثر من ثقتهم بأنفسهم ، وهؤلاء يمثلون الغالبية، إذ يكفل لهم الضبط الإجتماعى – من وجهة نظرهم – حقوقهم ويساعدهم على التمتع بحرياتهم .(Edger 1959, 20–6)

ويعمل العرف على تنظيم حياة الافراد وتوجيهها نحو طرائق معينة تتمثل في عادات ولغة وملابس إذ ينظر (روس) الى العرف بوصفه قوة متسلطة ومتحكمة في القوى التي يلتزم بها الفرد(نويل تايمن ، مصدرسابق ،ص204).

الوسائل غير الرسمية

تُعد القيم المجتمعية الموجودة لدى الأفراد منتجات من الضبط الاجتماعي غير الرسمي، والذي يمارسه المجتمع ضمنيًا من خلال تقاليد ومعايير وأعراف خاصة. يستوعب الأفراد قيم مجتمعهم، سواءً كان ذلك بوعي أو بدون تلقين. ويعتمد المجتمع التقليدي في الغالب على الضبط الاجتماعي غير الرسمي المرسخ في ثقافته العرفية لتعليم أعضائه الاندماج فيه.

قد تشمل العقوبات غير الرسمية الخزي والسخرية والتهكم والنقد وعدم الموافقة، والتي يمكن أن تؤدي بالفرد إلى الابتعاد عن المعايير المجتمعية للمجتمع. وفي الحالات القصوى، قد تشمل العقوبات تمييزًا اجتماعيًا واستبعادًا. عادة ما يكون للضبط الاجتماعي تأثير أكبر على الأفراد لأن القيم المجتمعية تصبح مستبطنة، وبالتالي تصبح جانبًا من جوانب شخصية الفرد.

تكافئ الضوابط غير الرسمية السلوك المقبول أو غير المقبول (أي الانحراف) أو تعاقبه وتتنوع من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى ومن مجتمع لآخر. على سبيل المثال، في اجتماع معهد للمرأة قد تنقل النظرة غير الموافقة رسالة مفادها أنه من غير المناسب مغازلة الوزير. وفي عصابة إجرامية، من ناحية أخرى، تطبق عقوبات أقوى في حالة تقديم شخص يتم تهديده بلاغًا للشرطة عن وجود نشاط غير قانوني.

الوسائل الرسمية

الضبط الخارجي: ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات لتنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات . ويستخدم ذلك النوع من الضبط الاجتماعي سواء كان ذلك في نطاق الوسائل النفسية مثل التحقير والهجر والفصل من العضوية أوفي نطاق الوسائل النادية البدنية مثل الضرب أو السجن الخ ..(سلوى الخطيب : ٢٠٠٢م، ١٦١)

تاريخيًا، كانت المجتمعات قادرة بسهولة على طرد الأفراد غير المرغوب فيهم من الأماكن العامة من خلال قوانين التشرد وغيرها من أشكال الإبعاد ومن خلال الحفاظ على بيئة منظمة، يتم نصح الأفراد بالعدول عن التسبب في حالة من الفوضى في هذا المكان بالتحديد يتم اعتبار الأفراد غير مرغوب فيهم في الأماكن الحضرية لأنهم لا يتوافقون مع المعايير الاجتماعية، التي تسبب عدم ارتياح لكثير من سكان بعض الأحياء. وقد عمق هذا الخوف نظرية النوافذ المحطمة واستغلالها في السياسات التي تسعى إلى القضاء على السلوكيات غير المرغوبة من المناطق المرئية في المجتمع.

أنواع الضبط الاجتماعي:

الضبط الإيجابي:

يقتضي هذا النوع بما تنتهجه مجموعة داخل مجتمع ما حول أفكار معينة لتدفع الفرد نحو الإيجابية، ويتمثل ذلك بالامتثال والمدح والتقدير المادي والثناء، والتي تحفز الفرد وتشجعه على الالتزام.

الضبط السلبي:

يستخدم هذا النوع مجموعة من القواعد والأوامر الصارمة لإجبار الفرد على الانقياد للأوامر والامتثال لها، كفرض العقوبات وإخضاع الفرد للتهديدات، فيصبح الفرد بذلك ملزماً على الخضوع خوفاً من العواقب الوخيمة التي قد يقع فيها في حال مخالفته لها. وسائل رسمية هو ما تفرضه الدولة أو الحكومة على أفراد شعب ما من أوامر ونواهٍ، وتشمل العقوبات الخارجية الهادفة للحد من الفوضى وانعدام الأمن والشذوذ في مجتمعها، ويطلق على هذا النوع أحياناً بالتنظيم.

مواقع التواصل الاجتماعي:

نشأت فكرة المواقع الإلكترونية من مفهوم المكان الذي يستخدمه الأفراد والمؤسسات التجارية والاجتماعية. انتقل مفهوم المكان إلى الموقع الافتراضي في الإنترنت، فالمواقع متاحة لجميع الأفراد العاديين والمؤسسات للتواصل والمشاركة عبرها والتي سميت بمواقع التواصل الاجتماعي (حبيب،2010، ص197)

وهي عبارة عن مواقع تستعمل من طرف الأفراد، من أجل التواصل الاجتماعي وإقامة العلاقات، والتعارف وبناء جماعات افتراضية ذات اهتمامات مختلفة، ويمكن للمستعمل عبرها أن ينشئ صفحته الخاصة، وينشر فيها سيرته وصوره ومعلوماته الخاصة، ويكتب مقالات ونصوص، وينشر تسجيلات فيديو ". (هواري،2015، ص224)

تعددت مواقع التواصل الاجتماعي بوقتنا الحالي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات وتطور حقل الاتصالات بصورة ملحوظة ، فأصبح الفرد يقضي معظم وقته مستخدمًا تلك التقنيات لسهولة استخدامها، وأيضا لجعل الكون قرية صغيرة تسمح للفرد بالتواصل مع أي فرد بأي مكان بالعالم بمجرد وجود تطبيق مماثل عند الطرف الآخر. لذلك أصبح من الصعب على الفرد أن يبتعد عن

ويعني مدخل الاعتماد أنه كلما أشبع الفرد حاجاته من وسائل الإعلام أصبحت هذه الوسائل تشكل دورًا مهمًا في حياته، ومن ثم يكون لها تأثير كبير عليه. ومن منظور المجتمع الكبير، كلما أصبح مزيد من الناس يعتمدون على وسائل الإعلام، فإن مؤسساتها يعاد تشكيلها، وتأثيرها العام يزداد، ودورها في المجتمع يصبح محوريًا. وهكذا توجد علاقة مباشرة بين كم الاعتماد العام على وسائل الإعلام وبين درجة تأثير هذه الوسائل وأهميتها في فترة معينة. (كامل،2007) التأثيرات الناتجة عن اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام.

المنهجية وطرق البحث:

قد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي، باستخدام الاستبيان، الذي يعرف بأنه لا يتوقف فقط عند وصف جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة، بل يتعداه إلى حدود استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، وكذلك يقوم على تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات في تطوير الواقع وتحسينه.

حيث تم توزيعه على ممارسي العلاقات العامة ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وكانت المشاركة فيها مفتوحة عبر رابط استبيان الكتروني تمت مشاركته على صفحات ومجموعات وارساله عبر رسائل خاصة باسم الباحث على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن 68,4% من المشاركين يستخدمون التطبيقات الرقمية بشكل دائم أثناء قيامهم بأنشطة العلاقات العامة. وكان البريد الإلكتروني هو الوسيلة الأكثر استخداما من قبل ممارسي العلاقات العامة في ، يليه تطبيق الواتساب، ثم تطبيق زووم، ثم تطبيق تويتر. لتطبيقات العلاقات العامة الرقمية دور كبير في تعزيز العمل التعاوني. واتفق 69% من المشاركين على أن استخدام تطبيقات العلاقات العامة والتكنولوجيا الرقمية يساعد بشكل كبير في تعزيز التفاعل الإيجابي والعمل التعاوني بين الأعضاء. ويساعد كذلك على تقوية علاقات الصداقة بينهم. كما يرى 75% من المشاركين أنهم من خلال استخدامهم للتطبيقات الرقمية يحرصون على تصحيح المفاهيم الخاطئة المتداولة.

<u>أدوات الدراسة:</u>

من اجل تحقيق هدف البحث فقد تم القيام بتحديد الجوانب الآتية:

أولاً: منهج البحث وأداته

أ- **منهج البحث:** في ضوء الأهداف المحددة لهذا البحث الذي يعد من البحوث الوصفية التحليلية؛ تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي الذي يستدعي تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة مناسبة يمكن إن تمثل ذلك المجتمع بدرجة ما.

ثانياً عينة البحث: يعتمد الباحث في اختيار مفردات مجتمع البحث على إحدى الطريقتين الآتيتين:

1- **طريقة المسح الشامل:** وهي الطريقة التي يقوم الباحث من خلالها بدراسة شاملة لجميع مفردات المجتمع اي عن طريق الحصر الشامل.

2- **طريقة العينة:** هي تعويض عن الحصر الشامل وتحتاج الى المعلومات التي تأخذها من العينة لكي نستنتج بعض الخصائص المتعلقة بمجتمع البحث الذي سحبت منه العينة وقد أختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية من بين الأفراد المقيمين في مدينة الطائف ،

وقد أخذ بعين الاعتبار عند اختيار العينة أن تتوزع على مختلف الجنسين وايضا تم طرح الاستبيان علي مجتمع الطائف عبر وسائل التواصل من واتساب وعيره ، وايضا تم توزيع (315) مائتين وخمسة عشرة استمارة, وكان عدد المستجيبين من الذكور(148)مائة وثمانية وعشرين طالبا" وكان عدد المستجيبين من الإناث(67) سبعا وستين.

ثالثاً مجالات البحث: تتركز حدود البحث في ثلاث مجالات رئيسية هي:

المجال البشري: يقصد تحديد مجتمع البحث, وتضمن المجال البشري للبحث , حيث بلغ مجموع افراد مجتمع البحث (215) مبحوث. وتم تحديد المجال البشري لهذا البحث بحيث يشمل كلا الجنسين وبمختلف المستويات والذين ينتمون للمجتمع كافة.

تحليل النتائج ومناقشتها:

جدول (1) يبين معرفة المبحوثين بالمعايير الاجتماعية

معرفة الجنس للمعايير الاجتماعية	ذكور %		إناث%		المجموع%	
لديهم معرفة كافية	87	37,7	62	63,9	149	69,3
لا يعرفون	31	26,3	53	36,1	66	30,7
المجموع	118	100	97	100	215	100

أشارت البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن معرفة المبحوثين للمعايير الاجتماعية المقررة داخل المجتمع تؤدي إلى إمكانية زيادة امتثال المبحوثين لهذه المعايير وعدم الخروج عنها.

وبالمقارنة بين عينة البحث من ناحية الجنس فقد تبين أن الذكور لديهم معرفة أكثر من الإناث, حيث بلغت نسبة الذكور(73,3%) مقابل(63,9%) للإناث.

أما عن مدى معرفة المبحوثين بالعقوبات التي تصدر بحق الذين يرتكبون مخالفات للمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع ، حيث بلغت نسبة من لديهم معرفة (64,7%) من المجموع الكلي ، وكذلك تبين بأن هناك فروقا واضحة بين الجنسين من ناحية المعرفة بالعقوبات التي تصدر بحق المخالفين ، حيث بلغت نسبة الذكور ممن لديهم معرفة (68,6%) ، بينما نسبة الإناث (59,8%) والجدول أدناه يوضح ذلك جدول رقم (2) يبين توزيع عينة البحث حسب مدى معرفتهم للعقوبات التي تصدر بحق المخالفين للمعايير.

2- معرفتهم للعقوبات التي تصدر بحق المبحوثين المخالفين للمعايير.

جدول (2) يبين مدى معرفة المبحوثين بالعقوبات التي تصدر بحق المخالفين للمعايير.

الجنس معرفة العقوبات	ذكور%		إناث%		المجموع%	
لديهم معرفة كافية	81	68,6	58	59,8	139	64,7
ليس لديهم معرفه كافيه	37	31,4	39	40,2	76	35,3
المجموع	118	%100	97	%100	215	100

تبين من هذا الجدول أعلاه ، بأن معرفة الافراد للعقوبات التي تصدر بحق المخالفين للمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع تؤدي إلى ضعف احتمالات مخالفة الافراد للقواعد السلوكية المقررة داخل المجتمع أو الخروج عنها ، ومن خلال المعطيات الناتجة عن تحليل البيانات الواردة في كل من الجدولين رقم (1) و (2) يتبين صحة الفرض الرئيسي الأول في هذا البحث وفحواه, يؤدي عدم المعرفة بالمعايير الاجتماعية المقررة داخل المجتمع وما يربط بها من العقوبات إلى زيادة احتمالات انحراف الافراد عن هذه المعايير، وعن كيفية تعرف الافراد على العقوبات التي توقع على الافراد في حالة الانحراف عن المعايير الاجتماعية المقررة والمتبعة في المجتمع يوضحها الجدول التالي:

ISSN-E: 18735347-02779536

3- العقوبات التي توقع في حالة الانحراف عن المعايير الاجتماعية المتبعة في المجتمع:

جدول (3) يبين العلاقه بين جنس المبحوثين ومدى معرفتهم عن العقوبات التي توقع في حالة الانحراف عن المعايير الاجتماعية المتبعة في المجتمع.

الجنس / كيفية التعرف على العقوبات	ذكور%		إناث%		المجموع%	
من وسائل التواصل الاجتماعي	59	50	53	54,6	112	52,1
من الزملاء	41	34,8	34	35,1	75	34,9
من المسؤولين	07	5,9	04	4,1	11	5,1
من مصادر مختلفة	11	9,3	06	6,2	17	7,9
المجموع	118	100	97	100	215	100

تبين بيانات الجدول أعلاه، بأن إجابة غالبية المبحوثين (52,1)من المجموع الكلي بأنهم تعرفوا علي العقوبات من وسائل التواصل الاجتماعي, ثم يلي ذلك من خلال الزملاء وبنسبة (34,9%) من المجموع الكلي ، ويليه من خلال مصادر مختلفة وبنسبة (7,9%) من المجموع الكلي ، وأخيرا من خلال المسؤولين وبنسبة (5,1%) من المجموع الكلي.

جدول (4) يبين توزيع عينة البحث حسب نظرتهم للعوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن المعايير الاجتماعية المعمول بها في المجتمع.

الجنس / العوامل	الذكور		الإناث		المجموع	
ضعف القيم	17	14,4	22	22,7	39	1811,
الجزاءات الضعيفة	19	161,	16	16,5	35	16,3
ضعف الرقابة	14	11,9	6	62,	20	9,3
سهولة التبرير	05	4,2	3	31,	8	3,7
عدم وضوح المعايير	8	6,8	5	5,2	13	6,1
سوء الظروف الاجتماعية	24	20,3	20	206,	44	20,4
تعارض معايير الجماعة معايير الجماعات الأولية	9	76,	4	41,	14	6,1
القصور في الأجهزة الضبط	12	10,2	5	5,2	17	7,9
تحقيق المصالح الذاتية	10	8,5	16	16,5	26	12,1
المجموع	118	100	97	100	215	100

وتشير بيانات الجدول أعلاه ، بأن هناك فروقا" في الإجابة بين الجنسين حيث ذهبت غالبية الذكور (20,3%) من المجموع الكلي إلا أن سوء الظروف الاجتماعية تعد من أهم العوامل المؤدية إلى الانحراف عن المعايير ، ويلي ذلك من حيث الأهمية وعلى الترتيب الجزاءات الضعيفة (16,1%) ، ضعف القيم والتنشئة الخاطئة (14,4%) ، وضعف الرقابة (11,9%) ، وقصور في أجهزة الضبط الاجتماعي داخل المجتمع (10,2%) ، وتحقيق المصالح الذاتية (8,5%) ، وتعارض معايير المجتمع وسياساتها مع معايير الجماعات الأولية للمبحوثين (7,6%)، وعدم وضوح المعايير أو عدم كفايتها (6,8%) ، وأخيرا سهولة التبرير (4,2%). كذلك الحالة بالنسبة للإناث ،

وبصورة عامة فقد تبين أن غالبية المبحوثين يرون بأن سوء الظروف الاجتماعية الافراد تعد من أهم العوامل المؤدية إلى انحراف الافراد عن المعايير الاجتماعية المقررة داخل المجتمع ، ويلي ذلك من حيث الأهمية ضعف القيم والتنشئة الاجتماعية الخاطئة وكذلك الجزاءات الضعيفة.

5- العوامل المؤدية إلى امتثال الطلبة للمعايير الاجتماعية المقررة:

من أجل التعرف على أســـباب أو عوامل امتثال المبحوثين للمعايير الاجتماعية المقررة داخل المجتمع, فقد طلب من المبحوثين أبداء رأيهم حول ذلك وكانت إجابتهم كما هو مبين في الجدول رقم (6) ومرتبة حسب الأهمية.

جدول (5) يبن العوامل التي تؤدي الى أمتثال المبحوثين للمعايير الاجتماعية

الجنس / عوامل الامتثال	ذكور		إناث		المجموع%	
الاتفاق حول القيم والالتزام الأخلاقي	24	20,3	29	29,9	53	24,7
معرفة المعايير الاجتماعية المقررة	17	14,4	14	14,4	31	14,4
الخوف من العقاب	28	23,7	31	32	59	27,5
المحافظة على المكانة الاجتماعية للطالب	28	23,7	11	11,3	39	18,1
تحقيق المصالح المشتركة	21	17,9	12	12,4	33	15,3
المجموع	118	100	97	100	215	100

تشـــير بيانات الجدول أعلاه، بأن غالبية المبحوثين (27,5%) كان رأيهم بأن ذلك يرجع إلى عامل الخوف من العقاب، ثم يلي ذلك عامل الاتفاق حول القيم والالتزام الأخلاقي (24,7%) ، وعامل المحافظة على المكانة الاجتماعية للمبحوث (18,1%)، وعامل تحقيق المصـــالح المشـــتركة (15,3%) ، وأخيرا عامل معرفة المعايير أن عامل الخوف من العقاب يعد من أهم العوامل المؤدية إلى امتثال المبحوثين للمعايير الاجتماعية المقررة وهذا مما يؤكد صحة أحدى الفرضيات التي صيغت لهذا البحث والتي تنص على مايلي:

"الخوف من العقاب ونتاجه يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى امتثال المبحوث للمعايير الاجتماعية المقررة داخل المجتمع ".

ثالثا" : مدى فاعلية الجزاءات في ضبط النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع.

عند سؤال المبحوثين عن رأيهم حول المبحوثين ضرورة استخدام وسيلة العقاب كشرط ضروري لضبط النظام داخل المجتمع, تبين بأن (65,1%) من إجابات المبحوثين (ذكور وأناث) تؤكد أن العقاب شرطا ضـروريا" لضـبط النظام داخل المجتمع ، وكانت نسـبة الذكور (60,2)، ونسبة الإناث (78,7%) حول ضرورة وجود العقاب لحفظ النظام الاجتماعي داخل المجتمع ، بينما بأن نسبة إجابة الذكور حول العقاب ليس شـرطا ضـروريا لضـبط النظام كانت (39,8%) وأيدهم في ذلك نسـبة أقل (28,9%) من مجموع المبحوثين الإناث, والجدول (6) يوضح ذلك.

6- استخدام العقاب كوسيلة لضبط النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع.

جدول رقم (6) يبين ضرورة العقاب كوسيلة لضبط النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع.

الجنس / العقاب كوسيلة الضبط النظام الاجتماعي	ذكور%		إناث%		المجموع%	
العقاب شرط ضروري لضبط النظام	71	60,2	69	71,1	140	65,1
العقاب ليس شرط ضروري لضبط النظام	47	39,8	28	28,9	75	34,9
المجموع	118	100	97	100	215	100

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه ، إن معظم المبحوثين الذكور والإناث يؤكدون على إن العقاب وجوده شرط ضروري لضبط النظام الاجتماعي العام وحفظه داخل المجتمع ، وللتأكيد من صحة البيانات أعلاه لقد تم سؤال المبحوثين حول مدى تأييدهم أو اعتراضهم على إلغاء العقاب كوسيلة لضبط النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع ، فكانت إجاباتهم توضح بأن اغلبهم يعارضون فكرة إلغاء العقاب كشرط ضروري لضبط النظام وحفظه , ويتضح ذلك من الجدول رقم (8) حيث تبين النتائج أن أغلبية المبحوثين وبنسبة (79,5%) كانوا يعارضون فكرة إلغاء العقاب لضبط داخل المجتمع, مقابل (20,5%) يؤيدون فكرة إلغاؤه والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (7) يبن رأي المبحوثين حول هل يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تساعد العلاقات العامة كوسيلة لضبط النظام الاجتماعي

الجنس / موقف المبحوثين	ذكور		إناث		المجموع	
مؤيدون	31	26,3	13	13,4	44	20,5
معارضون	87	73,7	84	86,6	171	79,5
المجموع	118	100	97	100	215	100

وبالمقارنة مابين إجابة المبحوثين الذكور والإناث ، تبين بان غالبية كلا الجنسين متفقون على معارضة فكرة انه يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تساعد العلاقات العامة كوسيلة لضبط النظام الاجتماعي داخل المجتمع ، حيث كانت نسبة الذكور (73,7%) مقابل نسبة أعلى (86,6%) للإناث.

ويمكننا القول بناءا على البيانات الواردة في الجدول أعلاه ، بأن كلا الجنسين لا يعارضون فكرة أنه يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تساعد العلاقات العامة في منع الانحراف السلوكي عن المعايير الاجتماعية المقررة ، لذلك فأن هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية التي صيغت في مقدمة هذه الدراسة ومجراها "يعتبر يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تساعد العلاقات العامة لحفظ النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع ".

8- حول مدى كفاية كفاية دور العلاقات العامة في تحقيق الضبط الاجتماعي.

جدول (8) يبن رأي المبحوثين حول مدى كفاية كفاية دور العلاقات العامة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى المواطن لضبط النظام العام داخل المجتمع.

الجنس / كفاية دور العلاقات العامة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى المواطن لضبط النظام داخل المجتمع	ذكور		إناث		المجموع	
كفاية دور العلاقات العامة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى المواطن لضبط النظام	38	32,2	44	45,4	82	38,1
عدم كفاية دور العلاقات العامة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى المواطن لضبط النظام	80	67,8	53	54,6	133	61,9
المجموع	118	100	97	100	215	100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، بأنه على الرغم من أن كلا الجنسين يرون بأن كفاية دور العلاقات العامة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى المواطن لضبط النظام شرط ضروري لضبط النظام وحفظه ، كما ورد في جدول رقم (8) ، إلا أن غالبيتهم يرون عدم كفاية العلاقات العامة كشرط ضروري وبحد ذاته لضبط النظام الاجتماعي داخل المجتمع, لذلك فأن هذه البيانات تؤيد صحة الفرضية التي صيغت لهذا البحث ومجراها. "كفاية دور العلاقات العامة في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى المواطن لضبط النظام شرطا" غير كافي بحد ذاته لضبط النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع.

مناقشة الفروض

أن نظام وسائل الإعلام جزء مهم من النسق الاجتماعي للمجتمع الحديث، وهذا النظام له علاقة بالأفراد والجماعات والمنظمات والنظم الاجتماعية الأخرى.

_ أن استخدام وسائل الإعلام لا يكون بمعزل عن تأثيرات النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه الجمهور ووسائل الاتصال.

_ أن طريقة استخدام الجمهور لوسائل الإعلام وتفاعله معها يتأثران بما يتعلمه الفرد من المجتمع ومن وسائل الاتصال، كما أن الفرد يتأثر بما يحدث نتيجة تعرضه لوسائل الاتصال.

وبذلك تكون وسائل التواصل الاجتماعي تمثل أحد أدوات الضبط الاجتماعي المعترف بها رسمياً، والتي من خلالها يتصدى المجتمع لحالات الانحراف، ويصبح الافراد مشاركين في عملية الضبط الاجتماعي الكترونياً مما يحافظ على تماسك المجتمع ويعزز المسؤولية لدى افراده بدورهم في التفاعل والتصدي لمثل هذه الحالات.

إن مُجتمع الدراسة غالبيته من الذين يعيشون في صحراء الطائف والتي هي من اكثر الاماكن بعداً عن القانون الرسمى واقسام الشرطة او منفذي القانون الرسمي برغم من ذلك فهي من اكثر المدن استقرارا وعدم وجود مشكلات كبيره بها . تعتمد اعتماداً كبيراً علي العُرف والعادات والتقاليد والجزاءات الإجتماعية ولا يدخل القانون الا في بعض النواحي العامة كالتعليم والصحة واثبات الزواج فقط اما الان فيكون القانون كل شيء بعد العُرف وحل المشكلات بشكل عرفي وقبل الوصول الي تدخل القانون الرسمي فتدخل القانون الرسمي قد يعقد المشكلات اكثر من حلها بالعُرف والجلسات العرفية وان الاهالي يحترمون من يلتزم بعاداتهم وتقاليدهم ويحترم ما تعارفونه من جلسات الصلح بين المختصمين.

من خلال ما تقدم في هذا البحث من توضيحات سيتبين جليا أهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي علي عملية الضبط الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية، كونه ضرورة ملحة لبقاء واستمرار المجتمعات البشرية الكبرى عامة والمجتمعات الصغيرة خاصة، إذ لا يمكن تصور مجتمع أو نسق ما يتعايش أعضاؤه ويتفاعل مواطنوه دون أن تكون هناك مجموعة من الضوابط سواء كانت رسمية أو غير رسمية، تحدد سلوكاتهم بما يتماشى وقيم وقواعد مجتمعهم.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تستفيد الدراسة الحالية من مدخل الاعتماد على وسائل الاتصال في معرفة التأثيرات والنتائج المترتبة على المستوى السلوكي للأفراد، نتيجة الاعتماد المتزايد على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعرفة والمعلومات في بناء الثقة المجتمعية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها ضرورة تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي، أيضا الوعي بالأمور الدينية فيما يخص التعامل مع الاخرين ، ونشر برامج لتوعية الشباب في كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد أشارت النتائج إلى أن الاهتمام الأكبر من الدراسات كان تجاه قضية استخدام وتوظيف العلاقات العامة للتكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في تفعيل عملية الضبط الإجتماعي ، كذلك أوضحت النتائج تنوع المنصات الرقمية التي اهتم الباحثون بدراستها في مجال العلاقات العامة الرقمية وفقا لطبيعة القضايا ومجالاتها البحثية، وكانت أبرز تلك المنصات تطبيقا في الدراسات العربية: تويتر، فيس بوك، سواء كمنصة تستفيد من المنظمات، أو كمنصة يتفاعل معها جمهور المنظمات لمتابعة أنشطتها الاتصالية المختلفة.

وهنا تبرز اهمية العلاقات العامة

1 –تساعد الأهداف في تحديد السلطات والمسؤوليات للأفراد حيث تعد الأهداف مرشدا لاتخاذ القرارات.

2 –نجحت العلاقات العامة في تبصير المواطن والمقيم بالدور الإيجابي لجهاز الأمن، تكوين رأي صائب مستند على المعلومات الصادقة نحو قضايا الأمن الاجتماعي.

3–تعمل العلاقات العامة على إشراك المواطن والمقيم في حماية الوطن والدفاع عنه .

4 –أبرز التحديات التي تواجه أجهزة العلاقات العامة هي نقص آلية علمية ومنهجية لرصد ردود فعل الجمهور

5–المواطن أكثر استفادة وأكثر رضى عن الخدمات التي تقدّمها أجهزة العلاقات العامة في الأمن .

6 –ويكمن الهدف الأسمى للعلاقات العامة والذي تلتقي حوله بقية أهدافها الأخرى هو ((تحقيق الانسجام والتوافق في المجتمع الحديث الذي تعتريه التغيرات السريعة في نظام الحكم والسياسة والمخترعات الحديثة)) (حجاب ووهبي، 1992، ص59).

مناقشة النتائج

بالمقارنة بالعلاقات العامة التقليدية، تعمل وسائل التواصل الاجتماعي على تغيير قنوات التوزيع والمحتوى وتطوير أصحاب المصلحة. وقد وصف البعض وسائل التواصل الاجتماعي بأنها موت العلاقات العامة التقليدية. توفر وسائل التواصل الاجتماعي روابط مباشرة مع الجماهير المؤهلة. كما تجعل العلاقات مع وسائل الإعلام الرئيسية مكملاً للخطط الاستراتيجية بدلاً من التركيز الأساسي. إنها أرخص،، وهي حديثة، وتجعل العلاقات العامة أكثر قابلية للقياس من أي وقت مضى، وهي تصل إلى فئات ديموغرافية لا تصل إليها وسائل الإعلام الرئيسية، وهي ممتعة، وفي رأيي أنها تقدم المزيد من الإبداع. إذا قمت بذلك بشكل صحيح، فإن رسالتك تنتشر على نطاق واسع ويمكن أن تصل إلى أركان العالم التي لم تحلم أبدًا أن تصل إليها من خلال برنامجك.

إن المعلومة هي كل الرسائل الإعلامية حتى الترفيهية منها، وأنه كلما تعقدت البنية الاجتماعية قل التفاعل بين أفراد المجتمع، مما يجعل الفرد أكثر اعتمادًا على وسائل الإعلام لاستقاء المعلومات، ولكن نظرية الاعتماد لا تشارك فكرة أن وسائل الإعلام قوية، لأن الأفراد منعزلون بدون روابط اجتماعية، والأصح أنها تتصور أن قوة وسائل الإعلام تكمن في السيطرة على مصادر المعلومات، وتلزم الأفراد ببلوغ أهدافهم الشخصية، علاوة على أنه كلما زاد المجتمع تعقيدًا زاد اتساع مجال الأهداف التي تتطلب الوصول إلى مصادر معلومات وسائل الإعلام (الجبير، 2005)

إن الموائمة وتحقيقها تتم في المُجتمع نتيجة التفاعل بين اعضاء الجماعة ونتيجة لتشابك العلاقات الشخصية ايضا في المُجتمع فكل مجتمع لابد من ان تتوافر فيه درجه معينه من التضامن والتماسك حتي تمكنه من الاستمرار في الوجود والمحافظة علي كيانه.

يهدف الضبط الإجتماعي لتحقيق الموائمة بين اعضاء المُجتمع وانماط السلوك والقيم و التعرف بالتفصيل علي الوسائل والاساليب التى يلجأ اليها المُجتمع ودور تلك الوسائل, فلكل مُجتمع وسائله الخاصة لتحقيق الضبط الإجتماعي وهى تتوقف الي حد كبير علي طبيعة المُجتمع ذاته وظروفه الخاصة ومدى بساطته او تعقده ونوع الثقافة السائدة فيه.

إن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وإن كان يعبر عن صيحة تكنولوجية لافتة خاصة خلال العشرية الأخيرة، قد ساهم بشكل أو بآخر في ربط العديد من العلاقات بعد إلغائه للمسافات المكانية والأبعاد الزمانية، إلا أنه في وسعه عزل الأفراد اجتماعيا، وربما تفكيك العلاقات بينهم أيضا، هذا الأمر قد يقود إلى انعكاسات مختلفة على نمط العلاقات الاجتماعية الواقعية منها والافتراضية كالعلاقات الأسرية، علاقات الجيرة، علاقات الصداقة، والعلاقات مع زملاء الدراسة والعمل ومن هنا تبرز اهمية العلاقات العامة وتأثيرها في عملية الضبط الاجتماعي.

إن الضبط الاجتماعي يعمل على توطيد شعور الأفراد بالمساواة والعدل من خلال الامتثال للقيم المجتمعية ومعاييرها، ويكون بذلك يجمع بينهم رابط مشترك. يؤطر سلوكيات الأفراد ضمن نظام معين ليؤدي كل فرد دوره على أكمل وجه، ويشكل الأفراد بمجموعهم منظومة متكاملة. يساهم في انخراط الفرد في مجتمعه ويجعل منه إنساناً اجتماعياً، ويخفي بدوره الأنانية والانطوائية لديه، ويعزز حب المشاركة الاجتمماعية لديه. يحافظ على أعلى مستوى من درجات التضامن الاجتماعي ضمن إطار التنظيم الاجتماعي الواحد سعياً لضمان بقائها على الدوام. يعززّ التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد ويسعى قدر الإمكان لبقائها مستمرة. يحقق مستويات من الأمن الاجتماعي بتأدية كل فرد دوره على أكمل وجه داخل مجتمعه. يغرس أسمى معاني الارتباط الدائم بين أفراد المجتمع .

وأيضا تشكل العلاقات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي معًا قوة مؤثرة في تحقيق التغيير الاجتماعي وبناء مجتمعات أقوى وأكثر تواصلًا وتعاونًا من خلال تسليط الضوء على القضايا الاجتماعية المهمة، والدعوة إلى التغيير، وتعزيز التعاون، تساهم العلاقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية.

ثانيا: التوصيات

والعلاقات العامة ظاهرة اجتماعية توجد بوجود المجتمع الإنساني فلا بد من وجود علاقات وصلات وروابط بين أفراد هذا المجتمع، وهي

علم حديث نسبيا من حيث ارتكازها على البحث والأسس العلمية المدروسة المبنية على التخطيط والتحليل والتأثير المؤسس على الدراسات السيكولوجية المرتبطة بالحاجات البشرية والدوافع الشخصية للإنسان، ولإشباع هذه الحاجات وكذلك التأثير المستمر عليه بسبب التطور التكنولوجي الدائم ولاسيما في وسائل الاتصال (الجبوري، 2001، ص9) .

1 –لم تتناول الدراسة الخصائص الديموغرافية للمتابعين لذا اقترح دراسة نموذج الدراسة مع أخذ المتغيرات الديموغرافية كمتغيرات حاكمة ودراسة أثرها على القضايا الاجتماعية .

2– قيام العلاقات العامة بالعمل على عقد شراكات مع الجهات المعنية بتحقيق الأمن الاجتماعي.

3– الحاجة إلى رسم سياسات واضحة تعمل في ضوئها العلاقات العامة في الأجهزة المختلفة و الجمهور.

4– فرض الضوابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل ضمان واستقرار البناء الاجتماعي.

المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية

- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري : (١٣٩٩هـ ١٩٧٩) م النهاية في غريب الأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية.
- أبن منظور, (1956)، لسان العرب ,المجلد السابع , دار حداد للطباعة والنشر, بيروت , .
- أبو زيد ، محمود ، (2007) ، دراسات في المجتمع المصري،ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، .
- أحمد ،محمد أحمد عطوة .دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى شباب الجامعات في مصر: دراسة ميدانية ، كلية الآداب – جامعة المنصورة.
- الحسني ،عبد المنعم ، (2007) ، الضبط الاجتماعي بين التقليد والقانون، بحث منشور في مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية، العدد1،السنة الثالثة، بغداد.
- الجابري ،.خالد فرج .(1997) دور مؤسسات الضبط في الامن الاجتماعي،دور مؤسسات الضبط الاجتماعي ، بحث في الندوة الفكرية ، بيت الحكمة.
- الخشاب, أحمد الضبط الاجتماعي, (1986) مكتبة القاهرة الحديثة , القاهرة.
- الخريجي،عبد الله :1982، الضبط الاجتماعي، رامتان ، جده ، الطبعة الثانية.
- الخطيب ، سلوى عبد الحميد: (٢٠٠٢) م نظره فى علم الإجتماع المعاصر، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، الرياض، السعودية، مطبعة النيل.
- الشهري، حنان شعشوع.(2013). "أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية "الفيس بوك وتويتر نموذجا "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب.–
- النجار، زينب ابراهيم: (2004) محاضرات في مادة الضبط الاجتماعي, القاهرة. –
- بديوي يوسف وقاروط ، محمد محمد ، (٢٠٠٣) م ط٢ تربية الأطفال في ضوء القرآن والسنة، دمشق، دار المكتبي. –
- دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم أنشطة العلاقات العامة المنظمات العامة دراسة ميدانية – توكل، شهد محمد ، والإعلام– جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية.
- جابر، .سامية محمد ، القانون والضوابط الاجتماعية،
- خفر، زكريا (2007) .نظريات سسيولوجية ، مؤسسة دار النشر والتوزيع ، القاهرة . – –
- زايد، أحمدعبدالسلام، الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز، دار المطبوعات الجزيرة ، مكتبة المعارف الحديثة ،القاهرة ، القاهرة ، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع،(ط2).
- محمد أحمد بيومي: ٢٠٠٦م دراسات فى التشريعات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بيومي، – – زهران، حامد . (1973) علم النفس الاجتماعي .
- سعيدة، بداني فؤاد. (2014). حتمية ماكلوهان لفهم قيمية عزي عبد الرحمن، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الوادي، ع4، جانفي.
- عباس إيمان طاهر سيد عباس (2013) توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة الأدوار المهنية للعلاقات العامة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة.
- . – عبد السلام، محمد عوض. (1993). علم الاجتماع بين الاتجاهات الكاسيكية والنقدية .
- علاونة ،عبد المجيد نايف , (2020) , أثر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية على حياة الأفراد داخل المجتمع الفلسطيني خلال الفترة ما بين 2015 –" دراسة ميدانية مطبقة على سكان مدينة بيت لحم – فلسطين"كلية الآداب | جامعة فلسطين الأهلية | بيت لحم | فلسطين.

- غيث، محمد عاطف، : (1991) ، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي ، دار النهضة العربيه ، بيروت.
- غريب، رانيا نبيل اسماعيل (2019) المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في المؤسسات الجامعية المصرية الحكومية والخاصة كلية الآداب قسم إعلام تخصص علاقات عامة جامعة المنصورة.

كولدري، نيك. (2014). شبكات التواصل الاجتماعي والممارسة الإعلامية (ترجمة: هبة ربيع) ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- نصير، دعاء محمد . (2014) دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة وعلاقتها بأداء ممارس العلاقات العامة: دراسة ميدانية على إدارات العلاقات العامة فى المؤسسات الإعلامية ، المجلة المصرية لبحوث الأعلام .

ثانيا: المراجع الاجنبية

- Edjer f. borgatta&henry j. meyer: 1959 social control and the foundation of society pioneer contribution of E.A Ross to the study of society boston,